دراسات تاريخية المجلد العاشر العدد الثاني السنة 1444هـ/2022م ص ص 396-412



مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352 EISSN :6723-2600



الانسياب الرأسمالي الأوروبي بالإيالة التونسية ودوره في تثبيت الحماية الفرنسية

European capitalist penetration into Tunisia and its role in stabilizing the French protectorate

د/ دهان سليمان

Dehane Slimane

جامعة غرداية (الجزائر)

dehaneslimane@gmail.com

الارسال: 29-06-2022 القبول : 28-08-2022 النشر:2022/10/03 المرسل: دهان سليمان

الملخص:

لعب الرأسمال الأوروبي دورا كبيرا في تاريخ تونس المعاصر قبل فرض الحماية وبعدها، إذ كان حلقة ربط بين المرحلتين، ومن خلال كونه احدى صور العلاقات التي ربطت تونس مع كبرى الدول الأوروبية قبل الحماية، كما يعتبر غاية في حد ذاته كآلية استعماريه لتكريس الوجود الفرنسي، وقاعدة خلفية اقتصادية للمنظومة الاقتصادية الفرنسية بعد 1881، والمقال يحاول توضيح الترابط بين المرحلتين، وكيف ان تغلغل الرأسمال الأوروبي عبر الشركات كان الحبل السُري للحماية الفرنسية على تونس.

الكلمات الدالة: تونس – الاستعمار الاقتصادي – الحماية الفرنسية – الرأسمالية الاوروبية.

Abstract

European capital played a major role in Tunisia’s contemporary history before and after the imposition of protection, as it was a link between the two stages, by being one of the images of the relations that linked Tunisia with the largest European countries before protection, and it is considered an end in itself as a colonial mechanism to devote the French presence, and a base An economic background to the French economic system after 1881, and the article attempts to clarify the interrelationship between the two phases, and how the penetration of European capital through companies was the umbilical cord of the French protection over Tunisia.

Keywords. Tunisia - economic colonialism - French protection - European capitalism

مقدمة:

ان تطور الرأسمالية بأوروبا ألقت بظلالها على جغرافية المنشاء بصورة إيجابية للغاية، غير ان هدا التطور تمظّهر في عدة صور واشكال وكان له امتدادات الى جغرافيات متعددة تجاوزت السواحل الأوروبية الى مجالات حيوية جديدة خاصة الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وكانت تونس من أبرز النماذج لتجليات هذا الامتداد الرأسمالي الأوروبي في أوضح صوره، وهو ما أنتج اختلالا بين ضفتي المتوسط لتتغير معه طبيعة العلاقة بين الضفتين من علاقة الجوار والحوار الى علاقة الاخضاع وفرض السلطة والهيمنة، اذ مثّل الرأسمال الشركاتي أنجع آلية وأداة لفرض هذه المعادلة الجديدة في العلاقة بين الضفتين خلال القرن التاسع عشر بصورة عامة وفي نصفه الثاني على البلاد التونسية بصورة خاصة، وهذا ما يدفعني للتساؤل حول موقع الرأسمال الأجنبي بالبلاد التونسية قبل فرض الحماية؟ وما حجم الدور الذي لعبه في فرضها؟ وما الغاية الأساسية من وروده الى هذه البلاد؟

ان الإجابة عن هذه التساؤلات تقودني في البداية للحديث عن الأنماط والاشكال التي وفدت بها الشركات الرأسمالية الأجنبية الى تونس قبل فرض الحماية، وحقيقة الدور الذي لعبته في رسم العلاقة بين تونس والدول الأوروبية بصورة عامة وفرنسا على وجه الخصوص، حتى نستطيع تقييم موقعها في الأسباب التي أدت الى فرض الحماية على تونس، ويكون هذا انطلاقا من توضيح ملامح الحياة الاقتصادية بتونس حتى نحاول فهم الظروف التي سمجت للأوروبيين للولوج الى المنظومة الاقتصادية التونسية.

1. **لمحة عن الأوضاع الاقتصادية بتونس قبيل الحماية:**

- **الزراعة التونسية:**

إن الواقع الزراعي بتونس قبل الحماية عرف تقلبات كبيرة، فقد عُرف عن تونس مند القِدم بانها بلد زراعي بامتياز، فإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كان الوضع الزراعي جيدًا إلى حد كبير، ويثبت هذا القول الرحالة الفرنسيون كهنري دونانت الذين مرَّ على مدنها في سنة 1858 ودوَّن ما شاهده، وقال أن السوق التونسي يحتوي على كل المستلزمات الغذائية للحياة، وعدَّدَ المزروعات من الخضر والفواكه والحبوب التي كانت تنتج محليا وتعرف رواجا في الأسواق المحلية[1]، ليتدهور هذا القطاع وتعود أسباب هذا التدهور إلى سياسة مُلاك للأراضي الذين لم يهتموا بمراقبة مزارعهم بأنفسهم والسهر على تنميتها وتسيير شؤونها، إذ كانوا يكتفون بالعمال الزنوج الذين يقيمون لهم مساكن دائمة في مزارعهم ،ويعملون بنظام "الخماسة"، أما الملّاك فيبقون داخل المدن بعيدا عن الأرض يكتفون بما تدره الأرض من عوائد بعيدا عن المردودية العالية، وقد وصل الأمر إلى اعارة "الخماسين" بين ملاك المزارع، فكان هناك من يشتري حصان من السوق ب ثلاثمئة فرنك، ويسدده من خلال إرسال "الخماس" لدى مزرعة البائع ليعمل عنده لغاية سداد قيمة الحصان[2]، وهناك فئة أخرى من الفلاحين التونسيين كانت تفضل إبقاء

الأعشاب في الأرض من أجل استعمالها في رعي الماشية بعيدا عن دفع تكاليف الاعلاف[3]، وهو ما ساعم في اختلال المنظومة الزراعية التونسية.

- **قطاع الصناعة:**

تشكل الواقع الصناعي التونسي من بعض الصناعات اليدوية الحرفية إضافة إلى جوانب من الصناعة الغذائية، وعلى نطاق ضيق للغاية صناعة لاستخراج المعادن في بعض المناجم الحكومية.

فكانت الصناعات اليدوية تقليدية وهي منتظمة في تجمعات، وتواجد لكل حرفة أمين عام لها يشرف عليها وعلى حرفيّها ويمثلهم لدى السلطة وكان ينتخب من قبل عمال تلك الحرفة[4]، وكان للأمناء المشرفون عليها سلطات واسعة بمقتضى تقاليد متوارثة جيلا بعد جيل، فلم يقتصر دور الأمناء على مراقبة جودة المصنوعات فحسب بل كانوا هم من يسيرون حياة المهنة بأكملها، أما الحرف الصغيرة التي يتعذر انتظامها في مجموعة مهنية فقد كان لكل واحد منها قايد أو نائب منتخب أو معترف به من قبل السلطة المحلية[5].

وتتشكل هذه الصناعات اليدوية من جملة مهن التي عرفت انتشارا واسعا لدى المجتمع التونسي بمختلف تركيباته في كل المدن والأرياف كالنجارين والحددين، وصانعي الأسلحة وأدوات الحراثة [6]، اما الحِرف فتنقسم إلى صنفين كبيرين، الصنف الأول حرف الخدمات كالحلاقة والصباغة، وحرف الإنتاج التي تنقسم بدورها إلى قسم حرف الإنتاج المعاشي مثل صناعة الأغطية الصوفية وصناعة أواني الطبخ، وحرف الإنتاج الفني كصناعة الزربي وصناعة النقش على الجبس [7]

وتواجدت الصناعات الغذائية التي تندرج تحتها ورشات مطاحن الدقيق رغم استخدامها بطرق تقليدية [8] باعتمادها على جزئين متطابقين من الأحجار بشكل دائري، وتتم عملية التدوير يدويا، وقد تستعمل أحجار بحجم كبير ويتم الاعتماد على الأحصنة والحمير في تدويرها [9]، وصناعة الزيوت التي عرفت رواجا كبيرا بتونس نظرا لتوفّر الزيتون [10].

اما الصناعات المعدنية فاشتهر استغلال معدني الرصاص والزنك، والذي لم يتم استغلالها من طرف الحكومة التونسية ولا حتى عبر استثمارات شعبية، إلا في استثناءات قليلة جدا وبطرق بدائية، وقد تعرف الفرنسيين على أماكن تواجدهما من الكتابات اللاتينية القديمة، وعندما فكروا في استغلالها بدؤها ببعثات تقوم على إجراء اختبارات على الأراضي التونسية لمعرفة مدى احتوائها على المعادن[11]، اما استغلال السكان لها فاقتصر على المحاجر فقط فعملهم في هذا القطاع كان لصناعة الجير وما يشملها من صهر الأحجار، واستخراج الجير الأبيض الذي كان يستعمل في عمليات البناء المختلفة كطلاء لبيوت شتاء[12]، كما استغل التونسيون بغرض الاستعمال المحلي محاجر الرخام الأصفر بمنطقة "شمتو"، ولم يكن ذلك بهدف إنتاجه وتصديره[13]كما سيحدث لاحقا بعد فرض الحماية.

وبالرغم من تواجد كل هذه الصناعات المتعددة ، إلا أن هذا الوقع الصناعي كان ينتج المصنوعات اليدوية بتقنيات بدائية مقارنة بما تنجزه الآلات في أوروبا، وتحتم على المنتجات الصناعية التونسية منذ 1860 الدخول في المنافسة مع المنتجات القادمة من المدن الفرنسية كالعطور والأقمشة الحريرية من ليون، وقطنيات مانشستر المطرزة بأنماط شرقية خفيفة، والمصنوعات النحاسية الشرقية المصنوعة في

بيرمنغهام، الأمر الذي أدى إلى تراجع اغلب تنظيمات صناعة النسيج خاصة في ضل عمليات تثبيط العزائم التي كانت تمارسها الحكومة بفرض ضرائب باهضه على المنتجات المصدرة إلى الخارج وأخرى رمزية على الواردة إلى البلاد، وبالرغم من هذا فان الشاشية التونسية بقيت تصدر إلى تركيا ومصر وبلدان إفريقيا[14] فلم يكن الواقع الصناعي بتونس الا امتدادا لواقع الصناعة المتدهور الموجود في بقية الأقطار العربية والإيالات العثمانية، [15].

- **التجارة:**

ففي التجارة الداخلية بلغ حجم التبادل التجاري بتونس في سنة 1875 مثلا ما قيمته 27 مليون فرنك فرنسي يتم تداولها في الأسواق المحلية ومع الأسواق الخارجية، وهذا في أحسن السنوات، فكانت الواردات 12 مليون فرنك والصادرات 15 مليون، أما في السنوات العجاف فلا يتعدى المبلغ 8 إلى 10 مليون فرنك [16].

ومن حيث الفئات الاجتماعية التي اشتهرت بمزاولة التجارة وتركزها بأيديهم في المجتمع التونسي نجد "الجربيين " (سكان جزيرة جربة)، والصفاقسيين واليهود والميزابيين، إذ سيطر الجربيون على الشمال التونسي، أما الصفاقسيون فسيطروا على الوسط والجنوب التونسي، أما اليهود فهم منتشرون في اغلب المدن خاصة تونس العاصمة، وكانت التجارة الداخلية تشكو من عدم وجود مكاييل وموازين موحدة، فقد تختلف الأحجام بين مدينة وأخرى، زيادة على ممارسات اليهود الربوية بفوائد كبيرة[17].

اما التجارة الخارجية فقد عرفت البلاد نشاطا تجاريا مع الخارج استحوذ عليه الأجانب الذي كانوا يقدمون على إدخال سلعة ما إلى السوق التونسية، يقومون بدفع نسبة 3% من قيمتها لصالح الجمارك التونسية [18] خاصة في ضل عدم وجود أسطول بحري تجاري تونسي كبقية الأقطار العربية والإسلامية الأخرى، فسيطر التجار الأوروبيون على خطوط التجارة، ولم يتركوا للتونسيين إلا التجارة بالوساطة وتجارة التفصيل [19].

- **واقع قطاع الخدمات:**

عرفت تونس قبل الحماية واقعا خدماتيا متدهورا، لكون اغلب القطاعات الرئيسية كانت ضعيفة فالخطوط البرية الحديدية كانت قليلة جدا على الرغم من صغر مساحة تونس إجمالا، ويمكن ردّ ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف مداخيل الخزينة العمومية، فالبلاد التي بإمكانها مباشرة مشاريع خدماتية عامة لابد أن تتوفر على فائض من الأموال في الخزينة مع وجود منظومة قوانين قوية تسير العملية الاستثمارية، فوضع تونس في الفترة التي سبقت الحماية لم يكن جيدا البته في الشق المالي وهو ما يحتم غياب القطاع الخدماتي بالبلاد وان وجد يكون ضعيفا لا يرقى إلى مستوى التطلعات، مع اقتصاره على جزء صغير من البلاد، في شكل بعيد عن النظرة الخدماتية الشمولية لكافة السكان[20].

ومن الخدمات القليلة التي وجدت بتونس نذكر خدمة النقل الحديدي بوجود سكة حديد داخل مدينة تونس العاصمة بين حلق الوادي وباردو بمسافة أربعة كلم أنشئت في 1861، ثم أضيفت إليها خط تونس غار الديماء على الحدود الجزائرية بطول 195 كلم، قامت بمده شركة عنابة قالمة الفرنسية، إضافة

لخطوط فرعية أخرى ربطت تونس بالمرسى وبحلق الوادي، بطول إجمالي بلغ 34 كلم قامت بمدها الشركة الإيطالية "فلوريو روباتينو"، أما خدمة المياه فان تونس لم تعرف خدمة الإمداد إلى في سنة 1861 وتحديدا في مدينة تونس العاصمة عن طريق مشروع استثماري، وكذلك الحال مع خدمة الإضاءة العمومية فقد استخدمت أول مرة سنة 1873 وذلك بإضاءة ثلاثة مصابيح فقط في العاصمة تونس[21]. ولم توجد مرافئ كبرى للسفن، على بالرغم من أن الأراضي كان ثمنها بخسا ومع توفر اليد العاملة رخيصة الثمن، فهذه الوضعية جعلت قطاع الخدمات بتونس يكون مستهدفا من طرف الأجانب[22] من خلال أفراد أو شركات إنجليزية وفرنسية وإيطالية، شانها شان القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، في سباق من اجل الحصول على امتيازات وإنشاء مشاريع خدماتية قبل الحماية، لكن حكومة البايات لم تستطع إدارة الشؤون الاقتصادية للدولة بحنكة خاصة بعد استقالة الوزير خير الدين، لكن الأطماع الأجنبية لم تتراجع، فالذي لم تستطع الأيادي الأجنبية الوصول إليه قبل 1881 أو لم يكن بالشكل الذي أرادته، قامت بتجسيده بعد فرض الحماية عبر الإدارة الأجنبية للبلاد.

- **اختلال النظام الضريبي:**

لقد اختل النظام الضريبي بكامل البلاد التونسية وعلى مختلف الأصعدة فكانت السياسة الضريبية غير عادلة ونتيجة لهذه السياسة بدأت الأراضي الزراعية تتحول إلى أراضي بور، كما كان أصحاب المزارع يقدمون على حرق أشجار الزيتون حتى لا تطالهم الضرائب عن تلك الأشجار[23]فيما يقدم فلاحون آخرون وبعض ملاك الأراضي عندما يشعرون بجور ومغالاة عمال الباي في مطالبهم الضريبية بترك العمل بالأرض ويتخلون عن زراعة القمح والشعير إلا على نطاق ضيق لاستيفاء حاجياهم المعيشية، ويتجهون إلى تربية الماشية عوضا عن ذلك، فتحول الكثير من سكان البادية المستقرين إلى رحّل يتنقلون مع مواشيهم، الأمر الذي انعكس على الواقع الزراعي بكامل الإيالة، فعرفت المساحات المزرعة تناقصا وانحسارا بشكل كبير، لكن سكان الساحل والقاطنين بالواحات والمسقرين بها لم يكن لديهم أي مفر من تسديد الضرائب لقربهم من الإدارة[24]، فيما اتبعت فئة أخرى من الفلاحين عدة أساليب للتهرب من الدفع كطمر المحاصيل غير أن السلطة كانت لها وسائل كثيرة لتحصيلها فقد كان صغار الفلاحين اكثر من غيرهم لقمة سائغة لنهم الجُباة الذين كانوا يأخذون أقسام من قمحهم وشعيرهم[25].

2. **نظام الامتيازات وبداية الانسياب الرأسمالي الاوروبي:**

ان الواقع الاقتصادي المتردي الذي سبق ذكره في مختلف مفاصل الاقتصاد التونسي كان أكبر عامل ساعد الدول الأوروبية على البحث عن موضع قدم في تونس والتنافس فيما بينها من خلال الاعتماد على المتنفذين في السلطة والموالين لعدة دول أوروبية في مقدمتها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا متخذين من سفرائهم بتونس بوابة للسهر على مصالح بلدانهم وتوطيد امتيازاتهم الاقتصادية عبر التنافس للحصول على المشاريع الاستثمارية التي كان الباي والحكومة التونسية يعلنون عليها في مختلف قطاعات الاقتصاد، وهذا ما أدلى الى دخول مجموعة متنوعة من الشركات الرأسمالية الى تونس تحت هذا الغطاء.

إن العلاقات التجارية للإيالة التونسية مع الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وإيطاليا كانت ذات طابع رسمي من خلال معاهدات غير متكافئة تخدم مصلحة الأوروبيين منها اتفاقية سنة 1868 مع إيطاليا، التي منحها الباي التونسي محمد الصادق امتياز تجاري يعطيهم حق استغلال منجم الرصاص بمنطقة "جبل الرصاص"[26]، وامتيازات تجارية ورسوم جمركية بسيطة وإعفاءات ضريبة محليا، بالإضافة إلى حق الملكية العقارية الذي كان ساري المفعول مند عهد الأمان سنة1857[27].

غير أن السمة التي ميزت الأوروبيين في علاقتهم مع إيالة تونس هي التنافس الشرس لافتكاك امتيازات ومشاريع اقتصادية ذات فوائد كبيرة، كالتنافس الذي اتضح جليا حول مشروع إنشاء سكة حديد تونس– حلق الوادي منذ سنة 1854 بتقديم بريطانيا عرضا لإنشاء هذا المشروع ورفضته حكومة الباي، لتنهال عروض أخرى للحكومة التونسية في سنة 1859 من طرف كل من هولندا في 02 مارس، وفرنسا في 03 ماي 1861، والولايات المتحدة الأمريكية في 01 جويلية 1863، وعرض آخر من طرف إيطاليا في ديسمبر 1863، إلا أن كل هذه العروض رفضت لعدم قدرة أي طرف منح ضمانات للفائدة التي ستجنيها الحكومة التونسية[28].

وقد كان التدخل الرأسمالي الفرنسي بتونس قبيل الحماية قد مر بثلاثة مراحل أساسية، فالمرحلة الأولى كانت قبل 1870 عبر رؤوس أموال في شكل تجهيزات زودت بها حكومة الباي، أما المرحلة الثانية فكانت ما بين 1870 و1875 والتي ميزها دخول رؤوس أموال في شكل استثمارات اقتصادية، أما المرحلة الثالثة فكانت بعد سنة 1875 التي كانت حاسمة في الصراع بين القوى الأوروبية خاصة مع وصول القنصل الفرنسي روسطان[29] وميلاد شركة عنابة-قالمة للسكك الحديدية التي ستدخل لتونس[30]، خاصة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تحصل على امتياز إنشاء خط سكة حديد من مدينة تونس إلى الساحل في 23 أوت 1871، بالإضافة إلى خط تونس حلق الوادي،[31]، وهذا من خلال شركة رأسمالية تدعى شركة **Edward Pickering** [32]، وبعد أن تثاقلت أشغال الشركة بسبب تناقص رأس مالها طلب "روسطان" من الوزير الأكبر خير الدين أن يلغي الامتياز، خاصة أن بريطانيا لم تعد تنجذب بقوة إلى إيالة تونس بالإضافة التشويش الفرنسي من خلال شخصية مصطفى بن سماعيل الذي كان له خلاف مع الوزير الأكبر خير الدين، وفي 6 ماي 1876 تم منح امتياز المشروع إلى الشركة الفرنسية عنابة – قالمة التي كانت تسعى منذ مدة طويلة إلى التغلغل إلى قطاع المواصلات بسكك الحديد، بالحصول على مشاريع وفق نظرة استشرافية لإدارة الشركة عن مستقبل النقل الحديدي بين إيالة تونس والجزائر، فقدمت الشركة من قبل طلبًا للحصول على رخصة من الحكومة التونسية بإنشاء مركز جمارك على الحدود بين الجزائر وإيالة تونس ليكون في المستقبل نقطة تقاطع بين الشبكة الحديدية بكلا البلدين بإشراف ذات الشركة، لكن الحكومة التونسية رفضت الطلب ليتوقف الخط الحديد القادم من الجزائر على مسافة ستة كلومترات من الحدود التونسية[33]. لكنها نجحت فيما بعد بالحصول على مشروع مد الخط الحديدي بين تونس والساحل بعد ان صوت عليه البرلمان بموجب قانون 26 مارس 1877، لتنطلق الاشغال في 30 أفريل 1877 وتم تسليم الاشغال على عدة أجزاء هي:

- الجزء الاول من تونس إلى تبوبة في 24 جوان 1878.
- الجزء الثاني من تبوبة إلى مجاز الباب سلم في 30 سبتمبر 1878.
- من مجاز الباب إلى واد الزرقة في 30 ديسمبر 1878
- من واد الزرقة إلى باجة سلم في 1 سبتمبر 1879
- من باجة إلى مداخل جندوبة سلم في 30 ديسمبر 1879
- الملحق من الدخلة إلى محطة الحدود غار الديماء سلم في 30 مارس 1880[34]

هذا وكان الصراع كبيرا أيضا بين إنجلترا وإيطاليا وفرنسا على مشاريع الامتيازات، فكان الكيد والاحتيال بين قناصل هذه الدول ورجال الأعمال، واستعمال النفوذ لأجل الحصول على الامتيازات لإنجاز مشاريع استثمارية عن طريق شركات كل دولة، كصراع شركة "روباتينو" الإيطالية مع شركة عنابة قالمة الفرنسية[35]، وكدلك مثل الصراع الذي دار بين فرنسا وإيطاليا حول مشاريع مد خطوط التيلغراف، إذ سعت إيطاليا للتشويش على فرنسا في هذا المجال فتقدم قنصل إيطاليا "ماشيو**Maccio** . إلى الباي بطلب مد خط كابل التيليغراف يربط بين صقلية وحلق الوادي[36] ليتدخل الفرنسيون بحجة اتفاقية 1861 التي تمنح فرنسا امتياز مد خطوط التلغراف الذي صادق عليه باي إيالة تونس بمعية قسم خدمة التلغراف[37]، وسعي إيطاليا في استغلال معدن الرصاص إذ شرعت شركة جبل الرصاص[38] في استحداث ميناء لتصدير الرصاص الخام، ومد خط سكة حديد (تونس-حمام الأنف) لخدمة تصدير الرصاص من هذه الأخيرة[39] لكنها توقفت بعد فرض الحماية

ومن بين أبرز الشركات التي نشطت بإيالة تونس قبل الحماية وكان لنشاطها الأثر الواضح في ضعف المنظومة الاقتصادية التونسية، وكان نشاطها من اهم الأسباب الرئيسية في إضعاف سلطة البايات، وزيادة التكالب الأوروبي على إيالة تونس نذكر نشاط مجموعة من الشركات:

- **شركة "باتيغنول" للأشغال العمومية:**

تأسست الشركة الفرنسية باتيغنول "**La Compagnie des Batignolles**" منذ سنة 1846م[40] حاولت أن تقتحم السوق التونسية باستثمارات في مجالات عديدة خاصة تلك التي تخص مجال نشاط الشركة كالمقاولات، من خلال شق الطرق وبناء الجسور[41]، وسعت للحصول على مشروع بإعادة بناء وهيكلة ميناء تونس[42]،كما تفاوضت مع الباي التونسي محمد الصادق من اجل الحصول على امتياز مشروع إنشاء خط سكة حديد الذي يربط بين وادي مجردة بخط سكة حديد عنابة-قالمة، كما حضّرت الشركة عن طريق ممثليها جيري (**Géry**)، ومار(**maire**) لشراء مساحات واسعة من الأراضي في منطقة "واد الزرقة" قصد استغلالها في زراعة الكروم، واستطاع **Géry** أن يحصل على مساحات من الأراضي في منطقة "النفيضة" بالقرب من سيدي ثابت، لكن الصعوبات السياسية حالت دون تحقيق هذا المشروع[43].

- **شركة مرسيليا للقروض الصناعية والتجارية والتخزين:**

تعتبر هذه الشركة المؤسسة الوحيدة ذات الطابع المالي والتجاري بإيالة تونس والتي تأسست في 1879 التي عرفت نموا بعد اندماجها مع شركة المنافذ البحرية[44]، وتواجدت شركة مرسيليا بإيالة تونس منذ فترة طويلة قبل الحماية وربطتها مصالح متعددة مع الحكومة التونسية، إذ ظهرت إلى الواجهة قبيل الحماية من خلال القضية المعروفة تاريخيا "بهنشير النفيضة" وتعد هذه القضية من أبرز أوجه الصراع الإيطالي الفرنسي الإنجليزي على الامتيازات بإيالة تونس قبل الحماية والتي امتدت أحداثها وحسمت مع حسم مصير إيالة تونس بفرض الحماية عليها، وتدور أحداثها عندما عرض خير الدين باشا الوزير الأول في الحكومة التونسية في سنة 1872 قطع من الأرضي الخاصة به للبيع في منطقة "النفيضة"[45] والمقدرة بثمانين ألف هكتار[46]، وكان يسعى لبيع الأرض لمتعامل أجنبي عن طريق وسيط بعدما فشلت في إيجاد مشتري تونسي لها، فتدخلت شركة مرسيليا قصد الشراء[47]، وبدأت الشركة في تقديم دفعات مالية، وصلت إلى 150.000 فرنك لمساحة قدرها 150.000 هكتار[48].

وكان غرض الشركة من هذا الشراء هو محاولة التغلغل إلى القطاع الزراعي، لكنها فشلت بسبب تعقيدات هذه القضية نظر للصراع الخفي مع الإيطاليين من بوابة القنصل الإيطالي "ماشيو" والمصالح الشخصية للوزير الأكبر التونسي مصطفى بن سماعيل الذي خَلف خير الدين على رأس الوزارة الكبرى، والنفوذ البريطاني من خلال شخص يهودي الأصل بريطاني الجنسية يدعى "يوسف ليفي"[49]، بحسب مع ترويه النصوص الفرنسية.

ومع خروج خير الدين من الوزارة الكبرى وانتقاله إلى الباب العالي وشغله منصب الصدر الأعظم بدأت هذه القضية تعرف أحداث أخرى ففي أواخر ديسمبر 1880، بدأ اعتراض الوزير الأكبر الجديد مصطفى بن سماعيل[50] على شراء أملاك خير الدين عبر شركة مرسيليا للقروض، ليتدخل المدعو "يوسف ليفي" وهو سمسار يهودي قادم من سوسة يحمل الجنسية الإنجليزية بحكم أن والده ولد بجبل طارق، ليقوم بالتسجيل لدى المصالح الإدارية بإثبات حق الشفعة[51] وأحقيته بشراء مزرعة النفيضة كما تنص عليه النصوص الفقهية الحنفية بوجوب البيع للشريك أو لجار الملكية المراد بيعها بشرط أن يكون طالب حق الشفعة هو نفسه الشاري لا ممثلا لطرف أخر، وقد تقدم ليفي بعقد ملكية للأرض المجاورة لمزرعة النفيضة، إضافة إلى ضيّعة "بورمادية" المحصورة في قلب مزرعة النفيضة، ليقوم ليفي بالسيطرة على المكان وبدا بالتصرف فيه كمالك من خلال جلب العمال وقيامه بالزرع وفتح إسطبلات الأبقار وغيرها من الأمور المتعلقة بالنشاط الزراعي، ويذكر أن يوسف ليفي لم يكن إلا أداة في يد الوزير مصطفى بن سماعيل الذي أراد أن يوقف العملية ويستفيد هو من المزرعة مقابل عمولة يمنحها ليوسف ليفي، لتأخذ أحدات القضية بعدا دوليا بين فرنسا ممثلة في شركة مرسيليا للقروض والسفير الفرنسي "روسطان" من جهة وفي الجهة المقابلة "يوسف ليفي" والسفير البريطاني "ريد" **(Rid)** ومحامي ليفي "برودلي" **(Brodly)** الذي شن حربا إعلامية عبر الصحف الإنجليزية ووصلت القضية إلى البرلمان البريطاني في ثوب التعدي على أملاك تاجر بريطاني شريف[52] جراء الحملة الإعلامية.

ولم تصعد شركة مرسيليا من حدة الأمور في بداياتها لكونها تركت المجال لخير الدين لتسوية هذا المشكل وهو في إسطنبول رغم إدراك الشركة أن الإجراءات العرفية ستأخذ وقتا طويلا[53]، وما لبثت الشركة أن عادت إلى الصراع القانوني مع هذه الأطراف حول أحقية كل منهم بالشراء، خاصة بعد دخول إيالة تونس تحت إشراف اللجنة المالية الأوروبية التي اتخذت قرارا بان الأرض ملك للبايلك، وأسقطت حق خير لدين في بيعها، لتصبح هذه الأرض محل صراع بين الإنجليز والحكومة الفرنسية، دون غالب ولا مغلوب حتى فرض الحماية واستئثار فرنسا بإيالة تونس، لتصبح هذه المساحة من الأرض تحت وصاية سلطة الحماية[54] لتقوم شركة مرسيليا بعدها بشراء هذه الأرض بثلاثة ملايين فرنك[55]، وتمارس نشاطها الزراعي فيها.

- **شركة "كاستال نيوفو" الإيطالية:**

هي من بين الشركات التي نشطت في المجال الزراعي وهي شركة تابعة للنفوذ الايطالي ، فقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى شخصية "كاستال نيوفو" وهو طبيب إيطالي خدم لدى الباي التونسي كأحد أطبائه، فخلال عمله في قصر الباي قام بكراء مزرعة قدرت بألاف الهكتارات على طول 24 كلم بمنطقة "الجديدة" التي كان يملكها الوزير الأكبر حينها مصطفى الخزندار[56]، وكان هذا الأخير قد منح امتياز استغلالها قبل "كاستال نيوفو" لشخص إنجليزي أراد أن يطور زراعة القطن بها لكنه فشل، وفي سبتمبر 1868 وافقت إيطاليا على الاتفاقية الأنجلو-تونسية القاضية بحق تملك الأجانب للعقارات، الأمر الذي انعكس على الجالية الإيطالية بإيالة تونس فأصبح لديها نفس حقوق الجالية الإنجليزية[57]، وبهذا الوضع الجديد قام الطبيب "كاستال نيوفو" بمفاوضة الوزير الأكبر على هذا المزرعة باسم الحكومة الإيطالية، وهو يعلم انه ليس بمقدور الوزير الأكبر استغلاله وانه لم يجن منها إلا أرباح ضئيلة فيما مضى، إذ كانت تستخدم أراضيه كمراعي لقطعان الأغنام، ونجح الطبيب "كاستال نيوفو" في جانفي 1869 من إبرام عقد استغلال المزرعة مع الخزندار لمدة ثلاثين سنة، ومع مطلع سنة 1870 استطاع الطبيب أن يعدل صيغة العقد التي كانت تمنح حق الاستغلال لشخصه إلى صيغة جديدة تخول له إدخال شركاء معه في استغلال المزرعة كاملة أو كراءه لجزء منها لطرف آخر[58]، وهذا التعديل في صيغة العقد جعله يقوم بتأسيس شركة رأسمالية محددة بـ 500.000 فرنك[59] بمساهمين من إيطاليا أهمهم شخصيات أرباب بنوك أو عاملين بها في مدن فلورنسا وجنوة ونابولي، إضافة إلى 700 سهم بتونس اغلبهم لصالح الخزندار، وتقرر تسمية الشركة "الشركة التجارية الصناعية والفلاحية لإيالة تونس" **Societa anonima Commerciale industrial ed agricola per la tunisia**" [60].

وكانت الشركة تسعى إلى تحويل أجزاء من مياه وادي مجردة إلى الأراضي المهملة بالجديدة لريها وإحياء أراضيها المهملة، لكن أعمالها لم تزدهر بصورة كبيرة وحققت عجزا ماليا في السنتين الأوليتين من نشاطها[61]، قبل أن يدخل "قوقليومو كاستال نوفو" ابن الطبيب في صراع مع المزارعين العاملين بها وطرد عدد منهم، فرد عليه وكيل منطقة الجديدة العقيد الطيب بلحاج عون الباي في قرية الجديدة بإخلاء منزله في المزرعة، ليقوم بعد ذلك كاستال نيوفو" بالاحتجاج لدى القنصلية الإيطالية ضد هذا الإجراء،

وتأخذ القضية أبعادا دولية فقد أحدثت هذه الشركة مشكلة مع السلطة المحلية لمنطقة "الجديدة" وهي المنطقة التي تتواجد فيها الأرض التي حصلت عليها الشركة، ليزيد القنصل الإيطالي من حدة المشكلة باستغلال هذه المشكلة لخلق ازمه دبلوماسية بين البلدين، فقد هددت إيطاليا بتحريك مراكبها الحربية إلى المياه التونسية، لتحل القضية بعد ذلك بمساعي دبلوماسية حثيثة قادها الوزير الأكبر الجديد خير الدين باشا، بمساعدة قنصل الدولة العثمانية بإيطاليا[62]، لكن دوافع الحكومة الإيطالية في هذه الأزمة هو إيجاد فرصة للتغلغل في إيالة تونس والاستفادة من هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا لأخذ مكانتها بالإيالة التونسية والحصول على امتيازات بالتهديد[63]، فمثل نشاط هذه الشركة أحد أوجه التكالب على الإيالة التونسية.

- **شركة البريد البحري الفرنسية:**

يدخل نشاط هذه الشركة في قطاع الخدمات خاصة خدمة النقل البحري والتجارة الخارجية فعرف هو الآخر حصول عديد من الشركات على امتيازات واسعة على غرار شركة البريد البحري الفرنسية فقد استطاعت هذه الشركة الكائن مقرها بمرسيليا من الحصول على اتفاقية مع الحكومة التونسية في سنة 1854، يسمح بموجبها للشركة من إنشاء خط بريدي يربط إيالة تونس بالجزائر ومرسيليا[64]، لتتحول هذه الشركة فيما بعد تحت مسمى آخر بعد ان نالت شهرة واسعة في النقل البريدي البحري فأصبحت تسمى بالشركة العامة الأطلسية، واتسع مجال تخصصها من المجال البريدي إلى نقل البضائع والأشخاص وبفتح مجال خطوطها دوليا بربط فرنسا بنيويورك الأمريكية، أما في ما يخص إيالة تونس فقد نشطت بها من خلال حصولها على خط داخلي يربط بين سوسة ومدينة صفاقس، وخط إيالة تونس مالطا عبر بنزرت، ففرضت نفسها كأكبر شركة للنقل البحري في المتوسط بسبب تنظيمها الجيد وسرعة حركتها وأمانتها[65].

- **نشاط شركة الملاحة المشتركة:**

نشطت هذه الشركة الخدماتية قبل الحماية الفرنسية فرغم كون السوق التونسية تحت قبضة شركة الأطلسية العامة التي كانت تسمى شركة البريد البحري الفرنسية، إلا أن هذه الشركات أنشأت خطا جديدا بين إيالة تونس وفرنسا انطلاقا من مجردة مخصص للبريد والبضائع لتنمية الروابط التجارية بين فرنسا وتوس وهذا بالتنسيق مع الشركة الأطلسية، حيث توفر لهذه الشركة قوانينها الخاصة في نقل الأفراد والبضائع كتحديد الوجهة بالضبط للراكب وتوقيت الإقلاع وما الذي يتوجب على المتنقل عمله لتمرير بضائعة على الجمارك، وتحميله مسؤولية بضائعه ورسوم الجمارك عند تمرير سلعه وتفتيشها في الممرات الخاصة سواء في إيالة تونس أو في فرنسا[66]، وكل هذا من اجل ضبط المعاملات المالية وتحقيق فوائد جمركية عالية لصالح الحكومة الفرنسية

إن إحكام هذه الشركات الفرنسية قبضتها على هذا القطاع الخدماتي متمثلا امتياز خدمة النقل البحري الداخلي (سوسة – صفاقس) والخارجي بين إيالة تونس وفرنسا وحتى مع بلدان أخرى مثل مالطا هو في حقيقته سيطرة على قطاع رئيسي في الاقتصاد التونسي وهو التجارة الخارجة واستئثار هذه الشركة

ومثيلاتها بهذه الخدمة هو استئثار بالمصالح التجارة الخارجية التونسية، فكانت هذه الشركات احدى المخالب التي أحكمت بها فرنسا قبضتها على إيالة تونس قبيل إخضاعها للحماية

إن الشركات التي سبق ذكرها وتغلغلت في الوسط الاقتصادي التونسي تحت مضلة الامتيازات، لم تكن لتصل إلى هذا العمق من التأثير في الاقتصاد التونسي لولا توفر مرجعيات بنكية لها في فرنسا أو الجزائر المستعمرة التي أصبحت تدار مباشرة من باريس، وهو ما ساعدها على تمويل مشاريعها وتثبيت نفوذها ومن جملة هذه البنوك التي نشطت قبل الحماية نذكر:

- **الشركة الجزائرية المحدودة:**

وهي شركة خدماتية في قطاع البنوك، تأسست في 27 ديسمبر 1877، وفتحت مكاتبها في فرنسا وإيالة تونس والجزائر والمغرب، وهي ذات طابع مالي وتخصصها أقرب ما يكون في تخصص البنوك، من وظائفها الإشهار للأراضي والممتلكات الفرنسية في الدول التي بها مكاتبها، والعمل على دعم الاستعمار، تسهيل عمليات الحيازة والبيع والتبادل للأراضي والمنشآت التي تقع في الجزائر، زيادة على جردها وتسجيلها خاصة المواقع التجارية والصناعية، إضافة إلى تقديم العقود العقارية في البلدان السالفة الذكر، وإجراء المعاملات البنكية والمصرفية، وتقديم القروض ووصلات التعهدات وصكوك ضمان بالنسبة للأشخاص وحتى المؤسسات العامة، إضافة إلى حسابات مالية جارية للأفراد وقبول ودائعهم المالية، ومنح سندات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة(67).

- **شركة القروض الجزائرية التونسية:**

شركة بنكية ذات رأسمال محدود بلغ 125 مليون فرنك، تأسست في 9 ديسمبر 1880، لمدة مئة وخمسة وثلاثون سنة، عملت الشركة على الرهن العقاري والملكيات الخاصة في إيالة تونس والجزائر المغرب، إذ الفرد أملاكه وعقاراته مقابل قيمة مالية يعيدها للبنك على أقساط أو على المدى القصير، كما يقوم البنك برهن الممتلكات العامة التابعة للبلديات والدوار في كل من البلدان السالفة الذكر، مسندًا جواز ذلك بالمرجعية القانونية الفرنسية الصادرة في 6 جويلية 1860، كما يقوم بالشراء والتفاوض، ومنح الضمانات المالية للمنشآت الحكومية المبنية أو تلك التي هي قيد الإنشاء(68).

3. خاتمة

ومما سبق يمكن الوصول الى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- لقد افرز الواقع المتردي في مختلف مفاصل الاقتصاد التونسي قبل الحماية واقعًا يسمح بالتدخلات الأجنبية في شؤون الايالة التونسية واشعل فتيل صراعات أوروبية - اوروبية على الامتيازات الاقتصادية بمختلف المجالات بتونس
- لقد لعب الرأسمال الأوروبي دورا محوريا في العلاقات التونسية الأوروبية قبل 1881 فقد ارتكزت عليه الدول الأوروبية في صراعها مع بعضها البعض على النفوذ من خلال السعي لكسب امتيازات اقتصادية في شكل مشاريع، او من خلال قروض مالية ذات فوائد مرتفعة قصد احكام القبضة على مفاصل البلاد

وهو ما تم بالفعل عن طريق سيادة الرأسمال الشركاتي على كبرى المشاريع الاستثمارية وخضوع النظام المالي لتونس للوصاية الدولية.

- ان الرأسمال الشركاتي كان العصب الرئيسي الذي ساعد فرنسا من فرض الحماية على تونس لتغلغل نفوذها المالي في أواصر المنظومة الاقتصادية للبلاد.
- لقد وفد الرأسمال الشركاتي لأغراض متعددة ومشتركة بين عدة أطراف اهمهم الرأسماليون لما حصّلوه من أرباح طائلة في تونس نظرا للامتيازات الجمركية والتخفيضات والاعفاءات الضريبية التي وفّرتها حكومة الحماية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق اهداف الساسة ودعاة الاستعمار ونشر الحضارة الفرنسية خارج الحدود.
- ان ما جرى بتونس تجسيد لدور حركية الرأسمالية خارج الفضاء الأوروبي على الشعوب ودورها في خدمة الظاهرة الاستعمارية، من حيث تبريرها وخلق دوافع قوية لها وإيجاد قاعدة داعمة لها شعبيا ورسميا

المصادروالمراجع:

– المصادر:

- Albert Rey, Mémoire sur l'affaire de l'Enfida, propriété acquise de S.A. Khérédine Pacha (Tunisie), Société Marseillaise de crédit industriel et commercial et des dépôts Imprimerie Centrale des chemins de fer Paris, 1881.
- Charles Géniaux, Comment on deviant colon, libraire charpentier et fasquèlle, Paris, 1908.
- Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie, Société anonyme, Imprimerie Chaix, Paris 1924-1925Émile Guillot, La Tunisie, pays de colonisation, de mines et de tourisme Emile Larose, Libraire éditeur, Paris.
- J. Baruch, Les Affaires de Tunisie et la division Del becque en Kroumirie en1881, Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. année 1903, Imprimerie typographiques Lithographique, Lyon, 1904.
- Henry Dunant, Notice sur la régence de Tunis, Imprimerie de Jules G- Fick, Genève, 1858
- Paulard, Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis, imprimerie topographique de G. gourdineau, Paris 1893.
- Ludovic Campou, La Tunisie française, Carles Bayle éditeur Paris, 1887.

– المراجع:

- Bouis Aimé, Le livre d'or de Marseille, de son commerce et de ses industries, Subventionné par le Conseil Général des Bouches-du-Rhône compte-rendu Annuel de la situation maritime, commerciale, industrielle, coloniale, Typographie, lithographie, Marseille, 1907.
- Bonniard F., La Tunisie du Nord. Le Tell septentrional : étude de géographie régionale, Librairie Orientaliste, Imp S. Pacteau, Paris,1934.
- Robert Wastelier Du Parc, Étude sur la colonisation en Tunisie, Imprimerie L. Danel, Lille 1903.
- E. de Fages, Les travaux publique du protectorat Française en Tunisie, la France en Tunisie.
- Narcisse Faucon, La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation, tom 1, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1893.
- Mohamed Lazhar Gharbi, Impérialisme et Réformisme au meghreb- Histoire d'un chemin de fer Algéro-tunisien, Cérès édion, Tunis, 1994.
- M. Chopine, Une colonne dans l'Enfida de Tunisie, Bulletin de la Société de géographie de Toulouse, 1882.
- P. H. X., La Politique française en Tunisie, Librairie Plon, Paris, 1891.
- Lucien Boilley, La Tunisie agricole, Besançon Imprimerie Millot frères, 1913.
- Victor Kersanté, Impressions de voyage. L'Afrique au XIXe siècle. La Tunisie aux points de vue politique, agricole et commercial, L'imprimerie Bazouge, Dinan, 1871.
- Amédée Rivière, La Tunisie : géographie, évènements de 1881, organisation politique et administrative, organisation judiciaire, Challamellainé éditeur, Librairie Algérienne et colonial, Paris, 1887.

- **المراجع بالعربية:**

- جان قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، دار سنباكت للطبع، دار برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012.
- الهادي التيمومي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، شركة اوربيس للطباعة، منشورات وزارة الثقافة، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، قرطاج، 1999.
- الهادي التيمومي، **تونس والتحديث أول دستور في العال الإسلامي**، مطبعة المغرب، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.
- علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تر عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، د.ط، تونس، 1986.

- أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، قرطاج، تونس، 1987
- الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986.

- **المقالات:**

- Victor Fleury, <<les Industries des Indigènes en Tunisie>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897
- Paskoff Roland, Slim Hédi, Trousset Pol. <<Le littoral de la Tunisie dans l'Antiquité : cinq ans de recherches géo- archéologiques>>, **Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres**, A135, N 3, 1991
- Bonifay Michel, Capelli Claudio, Martin Thierry, Picon Maurice, Vallauri Lucy. <<Le littoral de la Tunisie, étude géoarchéologique et historique (1987-1997). La céramique>>, **Antiquités africaines**, N38-39,2002.
- R. Cagnat, <<les mines et le carrières de la Tunisie dans l'antiquité>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897.
- Laurent Debernardi, Le premier chemin de fer tunisien, le T. G. M. (1870-1898), **Revue française d'histoire d'outremer**, T 50, N179, deuxième trimestre 1963.
- Burnel Anne, <<La Société de construction des Batignolles de 1914 à 1939, histoire d'un déclin>>, **Histoire, économie et société,** A 14, N2, 1995, P302.

- **الاطروحات:**

- Charles Monchicourt, <<La région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk,Mactar, Thala) essai de monographie géographique>>, thèse Doctorat, Faculté des Lettres de l'Université de Paris, Imp RAPIDE, Librairie Armand Colin, Tunisie, 1913.
- Chaudier J., Le régime douanier de la Tunisie: La loi française du 19/07/1890, le décret beylical du 2/05/1898, thèse pour le doctorat faculté de droit Montpellier, Imprimerie Serre et Roumégous, 1898.

الهوامش:

(1) Henry Dunant, **Notice sur la régence de Tunis**, Imprimerie de Jules G- Fick, Genève, 1858, P88.

(2) Charles Géniaux, **Comment on deviant colon**, libraire charpentier et fasquèlle, Paris, 1908, P119

(3) Émile Guillot, **La Tunisie, pays de colonisation, de mines et de tourisme** Emile Larose, Libraire éditeur, Paris, 1912, P95 – 96.

(4) Victor Fleury, <<les Industries des Indigènes en Tunisie>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897, P 174.

(5) جان قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، دار سنباكت للطبع، دار برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص127.

(6) Bonniard F., **La Tunisie du Nord. Le Tell septentrional : étude de géographie régionale**, Librairie Orientaliste, Imp S. Pacteau, Paris,1934, P 368.

(7) الهادي التيمومي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، شركة اوربيس للطباعة، منشورات وزارة الثقافة، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، قرطاج، 1999 ص 452.

(8) Charles Monchicourt, <<**La région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Mactar, Thala) essai de monographie géographique**>>, thèse Doctorat, Faculté des Lettres de l'Université de Paris, Imp RAPIDE, Librairie Armand Colin, Tunisie, 1913, P 354.

(9) Émile Guillot, Op. Cit, P124

(10) Robert Wastelier Du Parc, **Étude sur la colonisation en Tunisie**, Imprimerie L. Danel, Lille 1903, P 14.

(11) Paskoff Roland, Slim Hédi, Trousset Pol. <<Le littoral de la Tunisie dans l'Antiquité : cinq ans de recherches géo-archéologiques>>, **Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres**, A135, N 3, 1991, P515.

- Bonifay Michel, Capelli Claudio, Martin Thierry, Picon Maurice, Vallauri Lucy. <<Le littoral de la Tunisie, étude géoarchéologique et historique (1987-1997). La céramique>>, **Antiquités africaines**, N38-39,2002. P126.
- R. Cagnat, <<les mines et le carrières de la Tunisie dans l'antiquité>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897, P 122.

(12) Émile Guillot Op. Cit, P 127

(13) R. Cagnat, Op. Cit, P 123.

(14) جان قانياج، المرجع السابق، ص129

(15) الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 453.

(16) Chaudier J., **Le régime douanier de la Tunisie: La loi française du 19/07/1890, le décret beylical du 2/05/1898**, thèse pour le doctorat faculté de droit Montpellier, Imprimerie Serre et Roumégous, 1898, P29.

(17) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث أول دستور في العال الإسلامي**، مطبعة المغرب، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010، ص 40.

(18) Henry Dunant, Op. Cit., P 95.

(19) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث**، المرجع السابق، ص41

(20) Victor Kersanté, **Impressions de voyage. L'Afrique au XIXe siècle. La Tunisie aux points de vue politique, agricole et commercial**, L'imprimerie Bazouge, Dinan, 1871, P56.

(21) E. de Fages, **Les travaux publique du protectorat Française en Tunisie, la France en Tunisie**, Op. Cit., P221.

(22) جان قانياج، المرجع السابق، ص 68.

(23) المرجع نفسه، ص282

(24) علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تر عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، د.ط، تونس، 1986، ص123.

(25) جان قانياج، المرجع السابق ، ص122

(26) Narcisse Faucon, **La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation, tom 1**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1893, P 241

(27) على المحجوبي، المرجع السابق، ص21

(28) Laurent Debernardi, **Le premier chemin de fer tunisien**, le T. G. M. (1870-1898), **Revue française d'histoire d'outremer**, T 50, N179, deuxième trimestre 1963, P 198

(29) قنصل فرنسا العام بتونس، عين في 9 جوان 1881 وزير مقيم بتونس بعد فرض الحماية: انظر أيضا:

Amédée Rivière, **La Tunisie : géographie, évènements de 1881, rganisationpolitique et administrative, organisation judiciaire**, Challamellainé éditeur, Librairie Algérienne et colonial, Paris, 1887, P 19

(30) Mohamed Lazhar Gharbi, **Impérialisme et Réformisme au meghreb- Histoire d'un chemin de fer Algéro-tunisien**, Cérès édion, Tunis, 1994**,** P63

(31) Narcisse Faucon,Op. Cit; P250

(32)Laurent Debernardi, Op.cit. P 204

(33)جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

(34) Narcisse Faucon, Op. Cit.,P250

(35) J. Baruch, **Les Affaires de Tunisie et la division Del becque en Kroumirie en1881**, Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. année 1903, Imprimerie typographiques Lithographique, Lyon, 1904, p179.

(36) P. H. X., **La Politique française en Tunisie,** Librairie Plon, Paris, 1891, P 92.

(37) Narcisse Faucon, Op.Cit. PP 254 – 255.

(38) شركة إيطالية سعت لاستغلال هذا الجبل منذ 1877، لكنها لم تواصل هذا الاستغلال بعد 1881، لتتأسس بعد فرض الحماية شركة أخرى برأسمال فرنسي تحت نفس الاسم لاستغلال نفس الجيل بداية من سنة 1900.

(39) جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

(40) Burnel Anne, <<La Société de construction des Batignolles de 1914 à 1939, histoire d'un déclin>>, **Histoire, économie et société**, A 14, N2, 1995, P302.

(41) Lucien Boilley, **La Tunisie agricole**, Besançon Imprimerie Millot frères, 1913, PP 58 – 59.

(42) Paulard, **Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis**, imprimerie topographique de G. gourdineau, Paris 1893, p73.

(43) Lucien Boilley, Op.Cit, PP 58 – 59.

(44) Albert Rey, **Mémoire sur l'affaire de l'Enfida, propriété acquise de S.A. Khérédine Pacha (Tunisie**), Société Marseillaise de crédit industriel et commercial et des dépôts Imprimerie Centrale des chemins de fer Paris, 1881, P 3.

(45) تبلغ مساحة هذه الأرض مائة ألف هكتار، لها حدود مع مدينة زغوان والحمامات والقيروان وسوسة، ومركز النفيضة هي قرية دار الباي، حصل الوزير خير الدين على 80 ألف هكتار من أراضي البايلك قصد بيعها فيما بعد انظر:

Ludovic Campou, **La Tunisie française**, Carles Bayle éditeur Paris, 1887, P92.

(46) Albert Rey, Op. Cit., P **5**

(47) Ibid., P 4

(48) M. Chopine, **"Une colonne dans l'Enfida de Tunisie",** Bulletin de la Société de géographie de Toulouse, 1882. PP 215 – 216

(49)جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

(50) مصطفى بن إسماعيل شخصية جدلية في التاريخ التونسي، تولى الوزارة الأولى بعد خير الدين باشا، اتهم بالعمل لصالح فرنسا وتسهيل فرض الحماية على تونس: انظر: الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986، ص104

(51) حق شرعي يقره المذهب الحنفي والمالكي، ينص على أفضلية الشريك في الملكية أو جار الملك المراد بيعه في الحصول على أولوية الشراء عوضا عن أي شخص آخر، وهو الحق الذي طالب به يوسف ليفي بإيعاز من مصطفى بن سماعيل كما يدعي جان غانياج.

(52) جان قانياج، المرجع السابق، ص 428..

(53) M. Chopine, **Une colonne dans l'Enfida de Tunisie,** Bulletin de la Société de géographie de Toulouse, 1882, P 216.

(54) Albert Rey, Op. Cit, P 32

(55) Ludovic Campou, Op. Cit, P 93

(56) أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، قرطاج، تونس، 1987، ص48.

(57) جان قانياج، المرجع السابق، ص299

(58)المرجع نفسه، ص300

(59) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص48.

(60) جان قانياج، المرجع السابق، ص300

(61) جان قانياج، المرجع السابق ، ص301

(62) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 48.

(63) جان قانياج، المرجع السابق، ص301

(64) Bouis Aimé, **Le livre d'or de Marseille, de son commerce et de ses industries**, Subventionné par le Conseil Général des Bouches-du-Rhône compte-rendu Annuel de la situation maritime, commerciale, industrielle, coloniale, Typographie, lithographie, Marseille, 1907, P 49.

(65) Ibid P61.

(66) Ibid, P78.

(67) Ibid.P 110.

(68) **Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie**, Société anonyme, Imprimerie Chaix, Paris 1924-1925, P87.